جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**
أسم الباحث	**ايمان حسين داود الشرع**
أسم المشرف	**أ.م.د. موفق عبد الحسين محمد**
الأيميل	
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** **√ ماجستير** | **دكتوراه**
عنوان البحث	**دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق العدالة الضريبية/ بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب**
السنة	**٢٠١٠**
اللغة	**العربية**
الخلاصة	**يهدف البحث الى دراسة وسائل الرقابة المتاحة بموجب القانون الضريبي العراقي في قسم الشركات والفروع التابعة للهيئة وأعطاء دور أكبر لوسائل الرقابة في المؤسسات الضريبية العراقية تتناسب أهميتها أستناداً الى مضامين عملية وعلمية أيجابية بما يضمن تحقيق أهداف آلية التحاسب الضريبي السليمة .وتحقيق أهداف السياسة المالية بصورة عامة والسياسة الضريبية بصورة خاصة .** **وانطلق البحث محاولاً وضع الحلول لمشكلة ضعف استخدام وسائل الرقابة المتاحة بموجب القانون الضريبي العراقي بشكل فاعل في الهيئة العامة للضرائب ذلك الضعف الذي يؤثر سلباً على تحقيق العدالة الضريبية من خلال دراسة وسائل الرقابة المتاحة بموجب القانون الضريبي العراقي في قسم الشركات والفروع التابعة للهيئة وابراز أهمية هذه الوسائل من خلال ما تقدمه من أهمية الى الادارة الضريبية لغرض انجاز عملية ألتحاسب الضريبي بالنسبة للأشخاص الخاضعين لضريبة الدخل ،طبيعين كانوا أم معنويين (شركات).اذ تسهم الوسائل في توفير المعلومات الدقيقة والموثقة في الوقت المناسب ،وفي أطار سعيه لتحقيق هدفه استند البحث الى الفرضية ألاتية.** **ان ألاستخدام الفاعل وألكفوء لوسائل الرقابة المتاحة بموجب القانون الضريبي العراقي يؤدي الى تحقيق العدالة الضريبية.** **وأسفر البحث عن جملة من الاستنتاجات النظرية والعملية وابرزها –نظرياً- هو أن تحقيق الضريبة لايقتصر على التوزيع العادل للاعباء الضريبية بين المكلفين من خلال مراعات أعتبارات العدالة ضمن مرحلة التشريع فحسب .بل يمتد الى كيفية تحصيل الضريبة .أما أبرز ألاستنتاجات العملية فكانت أن أغلبية طرائق الفحص تتم مكتبياً مما يترتب عليه عدم التوصل الى حقيقة دخل ألمكلف ألخاضعة للضريبة .كما ان وسيلة المسح الميداني المنفذة من قبل لجنة مشكلة في مركز الهيئة التي تقوم**

	باستطلاع محلات المكلفين وحسب المناطق الجغرافية لها أهمية كبيرة في الوقوف على عدالة الدخول المفروضة عليها الضريبة .ومن أهم التوصيات التي توصل اليها البحث ضرورة مراعاة عدالة التطبيق في تحصيل الضريبة والتأكد من طرائق تحصيلها وأن تطبق بشكل دقيق وفاعل، وضرورة اجراء الفحص الميداني لمحلات المكلفين فضلا عن الفحص المكتبي لكي يمكن الاقتراب من مفهوم العدالة الضريبية .وضرورة الاخذ بوسيلة المسح الميداني على محلات المكلفين وحسب مناطقهم الجغرافية اذ تعد من الوسائل الفعالةالتي تضمن العدالة في تحديد دخول المكلفين الخاضعين للضريبة.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	باسم عبد الله كاظم			
أسم المشرف	أ. م. د . حمزة فائق			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	عدالة التحاسب الضريبي لأصحاب الصنائع والمهن بحث تطبيقي في فرع الهيئة العامة للضرائب -محافظة القادسية			
السنة	٢٠١٠			
اللغة	العربية			
الخلاصة	إن تفعيل العلاقة في العمل الضريبي أحد الأساليب المهمة التي يمكن من خلالها الوصول إلى الوعاء الضريبي ، ويتم تحقيق تلك العلاقة بالشكل الذي يثمر عن نتائج ايجابية عن طريق تظافر جهود أطراف متعددة من المختصين في العمل الضريبي والمحاسبة والضريبة وتنظيمات حكومية ومهنية وأكاديمية . وإن حدوث الاختلافات بين الدخل المتحقق للمكلف والدخل الخاضع للضريبة يعود إلى أمور كثيرة ومجتمعه منها رغبة المكلف في الحصول على أكبر قدر ممكن من الأموال ومن البديهي نرى أن المكلف يسعى إلى ذلك بتقليل الدفع من الضريبة المستحقة علية بغية تحقيق هدفه المالي، وبسبب من الاختلافات السائدة بين المبادئ المحاسبية والضوابط التي تصدرها الهيئة العامة للضرائب وتطبيقاتها فإن الدخل الخاضع للضريبة في مدة مالية معينة يختلف عن الدخل المحاسبي أو الدخل قبل الضريبة للمدة			

	نفسها والمحدد وفقاً لقانون الضرائب .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	شاكر محمود حسين			
أسم المشرف	ا.م.د. موفق عبدالحسين محمد			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	البطاقة الضريبية وإجراءات الحصر الضريبي " دراسة استطلاعية في الهيئة العامة للضرائب "			
السنة	٢٠١٠			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تبرز أهمية تطبيق نظام البطاقة الضريبية في العراق من خلال ما يقدمه هذا النظام من بيانات ومعلومات إلى الإدارة الضريبية لغرض حصر المجتمع الضريبي بصورة واضحة ودقيقة , إذ يسهم نظام البطاقة الضريبية في منح رقم تعريفي لكل مكلف مما يساعد في سهولة التعرف على عائدية المقتبسات والتصاريح الواردة إلى الهيئة العامة للضرائب وفروعها . وبالنظر لعدم وجود نظام معلومات فعال لمعالجة البيانات الضريبية الواردة إلى الهيئة العامة للضرائب , فضلاً عن ضعف إجراءات متابعة هذه المقتبسات وأساليب الرقابة الداخلية لهذه الهيئة مما يؤدي إلى عدم الإفادة من هذه البيانات أو ان الإستفادة منها تكون في حدودها الدنيا . ويهدف البحث إلى دراسة الواقع الحالي لإجراءات الحصر الضريبي وتقويم مستوى أداء هذه الإجراءات ومدى ملاءمتها لحجم العمل في الهيئة العامة للضرائب وفروعها , وذلك بسبب زيادة أعداد المكلفين سواء أكانوا طبيعيين ام معنويين , فضلاً عن إعطاء فكرة عن مدى إمكانية استحداث نظام جديد لتسجيل المكلفين يساعد على تجاوز الثغرات الموجودة ضمن نظام التحاسب الضريبي في العراق فيما يخص الحصر الضريبي من خلال استخدام البطاقة الضريبية . وتنبع أهمية البحث من هدفها في إيجاد طريقة والية لحماية نظام التحاسب الضريبي بشكل عام والحصر الضريبي بشكل خاص من خلال تحديد الأشخاص الخاضعين للضرائب بصورة واضحة ودقيقة , وإدخال برامج الكترونية متخصصة في مجال الحصر الضريبي , إذ إن غالبية المعلومات التي يتم حفظها في سجلات ورقية مايعرضها للتلف والضياع بسبب عدم استخدام المكننة في مجال حفظ الأضابير والمستندات الخاصة بالمكلفين .			

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**
أسم الباحث	**ضحى ثابت جواد**
أسم المشرف	**د.صلاح الدين حامد الحديثي**
الأيميل	
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** **√ ماجستير** | **دكتوراه**
عنوان البحث	**اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واقتراح آلية تفعيلها في العراق – دراسة استطلاعية**
السنة	**٢٠١٠**
اللغة	**العربية**
الخلاصة	**يتحقق الازدواج الضريبي الدولي عندما يتم فرض الضرائب من النوع نفسه من قبل دولتين أو أكثر على المال نفسه وفي الوقت نفسه . ويحدث ذلك نتيجة تمتع كل دولة بسلطتها المطلقة في فرض الضرائب داخل حدودها. يعد الازدواج الضريبي الدولي في شتى صوره عبئا ماليا على المستثمر الأجنبي، لأنه يقتطع جزء من إيراداته وعوائده ، وبذلك يكون عائقا أمام انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وفقا لما تقتضيه الحاجات الاقتصادية ويحول تبعا لذلك دون استثمارها استثمارا صحيحا ومنتجا** **وللخروج من هذه الظاهرة فقد حاولت الدول تفاديه من خلال احد الأسلوبين:-** **الأول: إعفاء من جانب واحد ، حيث تلجأ بعض الدول إلى النص في تشريعاتها الوطنية على إعفاء بعض رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في أراضيها من الضريبة، رغبة في تشجيع هذه الأموال لاستثمارها.** **الثاني: من خلال إبرام الاتفاقيات الثنائية بين الدول التي تبين بصورة واضحة اختصاص كل دولة في فرض الضرائب وقواعد استحقاقها ، كما تقرر في الوقت ذاته طرقا معينة لتجنب الازدواج الضريبي. وتعد هذه الوسيلة الأنجح والأسلم في مواجهه الازدواج الضريبي الدولي والتي بدورها توفر الغطاء القانوني لحماية المستثمرين وتشجيعهم على استثمار أموالهم وتحافظ على الإيرادات الضريبية في الوقت نفسة.** **لقد وقّع العراق ثلاث اتفاقيات ثنائية لحد الان وهذا عدد قليل على الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات المقدمة إلى العراق إلا أنها لم تصل إلى مرحلة التوقيع. ونظرا لما يشهده العراق اليوم من انفتاح اقتصادي على العالم أصبح من المهم**

	تفعيل الاتفاقيات الموقعة على الرغم من قلتها والسعي لإبرام اتفاقيات تجنب ازدواج ضريبي أخرى خصوصا مع الدول المتقدمة التي تنشأ معها علاقات اقتصادية للأهمية القصوى في تدفق الاستثمارات وتوفير الحماية لكل من المستثمر العراقي والأجنبي. وقد تم تأكيد ذلك من خلال استبانه وزعت على عينة من المختصين وذوي الخبرة العميقة في السلطة المالية ومستثمرين أجانب وتحليل ارائهم وإجاباتهم بأسلوب استقرائي وصفي والاعتماد على بعض الأدوات الإحصائية وتم في هذا البحث وضع إطار مقترح لتفعيل هذه الاتفاقيات بطريقة تجمع بين زيادة حجم الاستثمارات والمحافظة على الإيرادات الضريبية. وأوصى البحث ضرورة العمل على تسريع إبرام اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي مع الدول المتقدمة والمجاورة وضرورة قيام الهيئة العامة للضرائب بعقد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي مع الدول التي لها علاقات تجارية واسعة في العراق لما لها من تأثير كبير على الاقتصاد العراقي.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	عماد توفيق محمد			
أسم المشرف	م.د. إيمان شاكر محمد			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	الفحص الضريبي على الدخل لتحقيق وعاء مقبول في ضوء تمسك المكلفين بحساباتهم دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب			
السنة	٢٠١٠			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يعد الفحص الضريبي أحد صور التدقيق ، والذي يقوم بهذا العمل هو الفاحص الضريبي وتقع على عاتق الهيئة العامة للضرائب مسؤولية تحديد مدى أتفاق المبالغ الخاضعة للضريبة التي يقدمها المكلفون في أقراراتهم مع القوانين والتعليمات الخاصة بالضرائب. لذا يعد الفحص الضريبي من أهم وسائل الإدارة الضريبية في التأكد من حقيقة الإيرادات الضريبية المتحققة ، إن الدور الذي تقوم به الشعبة تدقيق حسابات المكلفين يكمن في كونها وسيلة وليست غاية تهدف إلى خدمة الإدارة الضريبية في تحديد الوعاء الضريبي على نحو علمي منظم يحافظ على حقوق المكلفين والدولة جنباً إلى جنب بالإضافة إلى زيادة مستوى الالتزام بأحكام التشريع			

	الضريبي والامتثال له ، وتتجلى أهميتها بالتأكد من صحة ما جاء بدفاتر المكلفين من بنود الحسابات ويتمعن من جوانبها كافه لضمان سلامتها من حالات الغش والتهرب الضريبي.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**			
أسم الباحث	**فخرية كاظم علك**			
أسم المشرف				
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**مدى الأخذ بمبدأ قانونية فرض الضريبة في إجراءات التحاسب الضريبي على دخل الشركات في العراق بحث تطبيقي في قسم الشركات في مركز الهيئة العامة للضرائب واحد فروعها فرع/ الكرخ الأطراف**			
السنة	**٢٠١٠**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يعد القانون هو المصدر الذي أنشئت من خلاله الإلتزامات في ذمة الأفراد باتجاه الدولة** **وتشمل بالضرورة القوانين المالية الخاصة بالإلتزام الضريبي لذلك فأن جواز فرض لضرائب وتحصيلها يستوجب ضوابط قانونية محددة بصدور قانون من لدن السلطة التشريعية يحدد الأحكام المتعلقة به وتلزم الدولة بمراعاة أحكام هذا القانون عند ربط وتحصيل الضريبة في حالة تطبيق القانون الضريبي، ومن هنا كان من الضروري أن يبرز (مبدأ قانونية الضريبة) القائم على أن (الضريبة لا تفرض ولا تعدل ولا يعفى منها ولا تجبى إلا بقانون صادر من لدن السلطة التشريعية) وأضحى المبدأ المستقر في جميع الدساتير في العالم.** **ولقد شهدت الدولة العراقية النص على (مبدأ قانونية الضريبة) مع الإشارة الواضحة للتمسك بعناصر هذا المبدأ من لدن المشرع الدستوري منذ بداية الدستور الأول للدولة العراقية** **وتواصلاً مع الجهود البحثية النظرية، والى عدم وجود كتابات تطبيقية معمقة ومتخصصة من لدن المختصين في حقل الضريبة في موضوع تتبع تطور مجال**			

	تطبيق هذا المبدأ لذلك أثر على أنفسنا أن نختار هذا البحث لزيادة الأثراء الفكري في مجال تطبيق قانون ضريبة الدخل العراقي النافذ رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل، للتحاسب الضريبي على دخل الشركات في العراق من لدن السلطة التنفيذية، وأن كل تفسير وتطبيق في قانون ضريبة الدخل يجب أن يكون محكوما بهذا المبدأ، والمفاهيم والقوانين والنظم الأخرى ذات العلاقة بتطبيق هذا القانون، ويجب أن يتمشى مع قواعد الضريبة التقليدية التي تعد بمثابة الدستور الذي ينبغي أن تخضع له القوانين الضريبية، فضلاً عن القواعد المستحدثة، كون قانون ضريبة الدخل يمثل مصدر الإلتزام بدين ضريبة الدخل، فهو يحكم الأطار الفني والقانوني لأوسع شريحة من المكلفين ممن يزاولون الانشطة الاقتصادية المختلفة في العراق. ولقد تناول البحث جانبين نظرياً وتطبيقياً وبأربعة فصول، إذ قدم الجانب النظري ثلاثة فصول تناولت مشكلة البحث والأهداف والأهمية، وتم عرض موقع ومجتمع وعينة البحث والحدود الزمانية، وخطة البحث، وعرض البحوث والدراسات السابقة ومن ثم ركز على قانونية فرض الضريبة في الدساتير العراقية المتعاقبة، وتضمن التفسير الضريبي في ظل هذا المبدأ، وأتجه لتحديد المفاهيم والقواعد والنظم التي تحكم تطبيقات هذا المبدأ. أما الفصل الرابع أهتم بالجانب التطبيقي حيث تم أختبار فرضيات البحث في ثلاثة مباحث ركز المبحث الأول والثاني على الدراسة التطبيقية لحالة إخضاع دخل شركات الأشخاص للضريبة، ودخل شركات الأموال للضريبة، والمبحث الثالث تطرق إلى اللجان الأستئنافية والهيئة التمييزية ومبدأ قانونية الضريبة، وذلك لبيان مدى القصور بعدم الإلتزام بالأخذ بعناصر (مبدأ قانونية الضريبة) في تطبيق أحكام قانون ضريبة الدخل للتحاسب الضريبي على دخل الشركات في العراق من لدن السلطة التنفيذية،

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	قاسم رحمن حميد الربيعي			
أسم المشرف	د.رغد منفي الدليمي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	

عنوان البحث	تكييف البيئة الضريبية لانجاح تطبيق اسلوب التقدير الذاتي باستعمال التحليل الاستراتيجي الرباعي (SWAT)
السنة	٢٠١٠
اللغة	العربية
الخلاصة	توضح هذه الدراسة عمق وابعاد مشكلة البيئة الضريبية العراقية وعدم موائمتها مع اسلوب التقدير الذاتي الذي يتطلب انجاحه عملية تكييف للبيئة بعد ان يتم تحليل وتشخيص الموقف الاستراتيجي منها. وجاءت الدراسة مبينا اهمية تطبيق اسلوب التقدير الذاتي والوقوف على مدى واهمية اثرالمتغيرات البيئية على قدرة الهيئة العامة للضرائب في تطبيق الاسلوب مع بيان مدى خطورة اهمال الهيئة بالتحليل الاستراتيجي (swot) للبيئة الضريبية لنشاطها بشكل عام ولتهيئة البيئة الضريبية لتطبيق التقدير الذاتي بشكل خاص وعدم الاخذ بها بنظر الاعتبار في تحديد مسارات الهيئة العامة للضرائب. كما وتهدف الى بيان اهمية التحليل الاسترتيجي للبيئة واجراء عمليات التدقيق الاستراتيجي للبيئة واجراء عمليات التدقيق الاسترتيجي للمتغيرات البيئية وتقييم واقع عمل الهيئة العامة للضرائب والوصول الى كيفية تكييف تلك العوامل بالشكل الذي يعطي التقدير الذاتي النتائج التي ترمي اليها الهيئة بتطبيق ذلك الاسلوب. تناولت الدراسة كلا من البيئة الضريبية والتقدير الذاتي ومتطلبات التطبيق وبيان الواقع الفعلي للهيئة العامة للضرائب وتحديد الموقف الاستراتيجي للبيئة وتحديد الفرص والتهديدات الخارجية ونقاط القوة والضعف الداخلية وصولا الى تكييف البيئة بما يتوائم مع التقدير الذاتي . ومن اهم ما توصلت اليه الدراسة هو ان البيئة الضريبية العراقية تعاني من قلة الفرص وكثرة التهديدات التي تعيق تطوير انشطة وعمليات الهيئة فضلا عن كثرة عدد نقاط الضعف وقلة عدد نقاط القوة. اما اهم التوصيات فكانت ضرورة قيام الهيئة العامة للضرائب بعملية التحليل الاستراتيجي للبيئة الضريبية والعمل على اجراء التغييرات المطلوبة على البيئة بالشكل الذي يساهم في انجاح التقدير الذاتي

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب
أسم الباحث	قاسم كاظم حميد
أسم المشرف	أ.م. د. عبد الأمير عبد الحسين شياع

الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد / مدرس / أستاذ مساعد / أستاذ √ ماجستير / دكتوراه
عنوان البحث	استخدام الضريبة البيئية للحد من الملوثات الناجمة عن عوادم السيارات / أنموذج مقترح للضريبة البيئية في العراق
السنة	٢٠١٠
اللغة	العربية
الخلاصة	يوضح هذا البحث عمق ومستويات مشكلة التلوث البيئي وخاصة الناتج عن عوادم السيارات والتي تمثل ظاهرة محلية وعالمية بأبعادها الخطيرة. إنها نقطة صاخبة في بداية هذا القرن ، لما لها من آثار على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ورفاهية المجتمع. وحاول الباحث إظهار أهمية استخدام الضرائب البيئية كعامل اقتصادي فعال للحد من الملوثات الناتجة عن عوادم السيارات ، وتقديم نموذج مقترح للضرائب البيئية كنواة ونقطة انطلاق لتطبيق أوسع للضرائب البيئية في العراق. في الجانب النظري لهذا البحث يتعامل الباحث مع مشكلة البحث وهي زيادة حجم الملوثات البيئية نتيجة التغيرات الصناعية والتقنية التي غطت جميع أنحاء العالم بما في ذلك العراق ، وزيادة حجم عوادم السيارات. الملوثات. أظهر تقرير وزارة البيئة لعام ٢٠٠٧ تزايد معدلات الملوثات الناتجة عن عوادم السيارات والتي تشكل ٦٠٪ من ملوثات الهواء. يهدف هذا البحث إلى تفعيل دور الضرائب البيئية في معالجة مشكلة ملوثات عوادم السيارات ، ووضع نموذج وآلية عمل مقترحة لفرض ضريبة بيئية على السيارات في العراق. يتبنى هذا البحث الفرضية الأساسية التي تقول ((تطبيق الضريبة البيئية على الملوثات ينتج عنه آثار إيجابية كبيرة على المستوى البيئي)). في الجانب النظري للبحث ، يتناول الباحث البيئة والملوثات وتأثيرها السلبي على صحة الإنسان والكائنات الحية أيضًا ، وإمكانية استخدام أدوات النظام الضريبي ، أي (الضرائب البيئية) للحد من هذه الملوثات.

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب
أسم الباحث	ليث امين مرزوك

أسم المشرف	د. أيمان شاكر محمد				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	تفعيـــل دور ضريبة المبيعـــات في رفع الحصيلة الضريبية في ألعراق دراسة مقارنة مع تجارب بعض ألدول				
السنة	٢٠١٠				
اللغة	العربية				
الخلاصة	تعد ضريبة المبيعات أحد أهم الضرائب غير المباشرة والتي تعتبر مصدر مهم لرفد موازنة اكثر الدول المطبقة لها وذلك من خلال ما توفره من حصيلة ضريبية فاذا كانت مشكلة البحث تكمن في عدم تفعيل ضريبة المبيعات في العراق وذلك لعدم شمولها السلع وباقي الخدمات فقد حاول الباحث ابراز أهمية ضريبة المبيعات من حيث أنها متعددة ومتشعبة ولها دور كبير في رفع الحصيلة الضريبية وتعتبر من متطلبات الأصلاح الضريبي وذلك للأنضمام الى المنظمات العالمية				

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب				
أسم الباحث	ليث صلاح مسعود				
أسم المشرف	م.ق.نادية طالب سلمان				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	اهمية التوافق بين رأي مراقب الحسابات واجراءات التحاسب الضريبي				
السنة	٢٠١٠				
اللغة	العربية				
الخلاصة	تعد الضرائب من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في المساهمة ببناء المجتمع، إذ تحتل مركز الصدارة لمختلف الدول لتمويل الخزينة العامة للدولة، وفي العراق لم تجد الض رائب موقعها ضمن المرتكزات الرئيسة لأغلب المكلفين، لقناعتهم بأن ما يدفع من ضريبة لا يصب في الصالح العام، ولا يجد ما يقابله لتمويل الدولة				

	نتيجة سوء التطبيق من قبل الـ بعض للتشريعات الضريبية، فضلا عن ضعف الوعي الوطني بالضرائب، مما أدى إلى زيادة حالات التهرب الضريبي الأمر الذي أدى تقديم بيانات غير حقيقية من قبل المكلفين إلى مراقب الحسابات والـ ذي يقوم بدوره بإبداء الرأي في هذه القوائم. ويهدف هذا البحث إلى الوقوف على واقع ودور رأي مراقب الحسابات في أتمام عملية التحاسب الضريبي بكفاءة وإظهار أهمية التوافق بين مراقب الحسابات والسلطة المالية في انجاز عملية التحاسب الضريبي. وتمثلت مشكلة البحث في صعبة التوافق بين كل من مراقب الحسابات والسلطة المالية لكون أن كل كيان هو مستقل عن الآخر وغير تابع له وهذا التوافق يعمل على زيادة ثقة الإطراف مع بعضهم وسهولة انجازهم لعملهم كون أن السلطة المالية تعتمد على رأي مراقب الحسابات في بعضهم وسهولة انجازهم لعملهم كون أن السلطة المالية تعتمد على رأي مراقب الحسابات في إجراءاتها لعملية التحاسب الضريبي والمتمثلة في عمليتين الفحص والتقدير. واعتمدت فرضية البحث (أن اعتماد السلطة المالية أسلوب تنسيق مع مراقب الحسابات يؤدي

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	ليلى عبد الصاحب داخل			
أسم المشرف	أ.م.د صلاح صاحب شاكر البغدادي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الأهمية النسبية عند فحص القوائم المالية للمكلفين/ بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب			
السنة	٢٠١٠			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تعد عملية فحص القوائم المالية للمكلفين والتأكد من صحتها من المهام الرئيسة التي يقوم بها الفاحص الضريبي للوصول إلى الدخل الحقيقي واحتساب الضريبة عليه وتحصيلها, من اجل المحافظة على حقوق المكلفين والدولة جنبا إلى جنب فضلا عن تقليل حالات التهرب الضريبي وأشكاله وزيادة حصيلة الضريبة وكلها تساند النظام			

	الضريبي في تحقيق أهدافه المالية والاقتصادية والاجتماعية. **إن لتحديد مستوى الأهمية النسبية عند فحص القوائم المالية للمكلفين سواء قبل البدء بالفحص أو في أثنائه أهمية بالغة إذ سيكون لذلك التحديد تأثير في حجم العينة المنتقاة في الفحص وفي تقييم صدق وعدالة البيانات المالية للمكلف, وفي التركيز في أثناء الفحص على فقرات معينة أكثر من غيرها.** **يرمي البحث إلى بيان مفهوم الفحص الضريبي وأهميته وأهدافه وصولا إلى الإجراءات المتبعة في فحص القوائم المالية للمكلفين, فضلا عن بيان مفهوم الأهمية النسبية وأهميته في العمل المحاسبي والتدقيقي والفحص الضريبي للقوائم المالية ومن ثم حصر أهم العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الأهمية النسبية وترتيبها حسب أهميتها في التأثير, من اجل تقديم توصيات ومقترحات تساهم في تسهيل إجراءات الفحص وتحديد الأهمية النسبية قبل وأثناء عملية فحص القوائم المالية.** **تتجسد مشكلة البحث في عدم وجود إجراءات فحص محددة للقوائم المالية للمكلفين وعدم وجود آلية محددة يستطيع الفاحص الضريبي من خلالها تحديد الأهمية النسبية في فحص القوائم المالية, لذا انطلق البحث من أهمية مفادها اقتراح اسلوب عمل يساعد الفاحص الضريبي في تحديد الأهمية النسبية لفقرات دون غيرها لدى قيامه بفحص القوائم المالية مما يُسهم في تسهيل عمله وتحقيق عدالة الضريبة, وزيادة كفاءة عملية تقدير الضريبة نتيجة استفادة الفاحص الضريبي والمكلفين والهيئة العامة للضرائب.**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**			
أسم الباحث	**مصطفى عبد الحسين علي**			
أسم المشرف	**أ.د. . فيحاء عبد الله يعقوب**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور الحوكمة في تحسين الأداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية** **بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب**			
السنة	**٢٠١٠**			

اللغة	**العربية**
الخلاصة	**الهدف من هذا البحث هو بيان إمكانية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الهيئة العامة للضرائب ، كهدف لتحديد المتطلبات الأساسية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في GCT مع الإشارة إلى الدور. الحوكمة في تحسين الأداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية.** **استند البحث جزئياً إلى تحليل التقارير التي أعدتها الهيئة العامة للضرائب خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٩ وكذلك تحليل نتائج استمارة الاستبيان المصممة لتحقيق هدف هذا البحث الذي يشمل المحاور الثلاثة. صمم المحور الأول لتقييم مدى توافر وخصائص الحوكمة في الهيئة العامة للضرائب من خلال استطلاع آراء مجموعة من العاملين في الهيئة وصمم المحور الثاني لتحديد المتطلبات الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات في الهيئة و صمم المحور الثالث لتحديد دور الحوكمة في تحسين الأداء الاستراتيجي للهيئة من خلال مسح للمديرين التنفيذيين في الهيئة والأكاديميين والمهنيين بناءً على المبادئ العامة لحوكمة الشركات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) و المنظمات المهنية الأخرى وخبرات الدول في مجال الضرائب إصلاح الإدارة.**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**			
أسم الباحث	**مصطفى علي ابراهيم**			
أسم المشرف	**أ.م.د.خلود هادي عبود**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**التهرب الضريبي في مجال التجارة الالكترونية / بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب**			
السنة	**٢٠١٠**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**تعد مشكلة التهرب الضريبي احدى أهم المشاكل التي تشكل تحديا" كبيرا" للنظام الضريبي العراقي في ظل ازدياد إعداد المتهربين من تسديد هذه الضرائب سواء كان التهرب كليا" أو جزئيا". وفي ظل التطورات التكنولوجية والتقنية ومع بدايات الألفية**			

	الجديدة فرض بروز مصطلح التجارة الالكترونية تحديات كبيرة إمام النظام الضريبي العراقي من خلال لجوء العديد من الشركات التجارية إلى ممارسة إعمالها التجارية بوساطة شبكات الانترنت مما استأثر موضوع التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأهمية خاصة خلال السنوات الماضية، وشكّل توجهاً عالمياً جديداً سعت معظم دول العالم لتوفير متطلبات البنية التحتية اللازمة لتطوره بحيث يمكن لاقتصاديات معظم دول العالم الاستفادة منه خاصة في تسهيل المعاملات التجارية الدولية والمحلية

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**			
أسم الباحث	**مؤيد عدنان احمد**			
أسم المشرف	**الدكتورة رغد منفي الدليمي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**تحسين جودة عملية الفحص الضريبي باعتماد (ISO٩٠٠١-٢٠٠٨)**			
السنة	**٢٠١٠**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يهدف هذا البحث إلى معالجة مشكلة ضعف فاعلية وكفاءة عملية الفحص الضريبي وافتقاره إلى وجود آلية محددة وموثقة تسهم في تخطيط وتوجيه أعمال الفحص على وفق معايير محددة بالاعتماد على متطلبات المواصفة الدولية ISO 9001: 2008 وباستخدام إحدى أدوات إسناد فعاليات الجودة (خارطة العملية) للمساعدة في تحليل البيانات ووضع صيغة موحدة لكيفية التطبيق بإيجاد تصميم يتم بموجبه تجزئة العملية وتفصيلها لجعل رؤية وإجراءات كل خطوة واضحة المعالم للاسترشاد بها في الوصول إلى أن البيانات المثبتة في صلب القوائم المالية تعكس وبمصداقية عدالة وصحة ما أدرج في الإقرار الضريبي لنشاط المكلف الخاضع لضريبة الدخل وفقا للقوانين واللوائح الضريبية .** **ولضمان ضبط جودة عملية الفحص الضريبي فقد تم استخدام عدة أساليب لجمع وتحليل البيانات للإطلاع على سير عملية الفحص الضريبي التي تجري في الهيئة العامة للضرائب والتعرف على نواحي القصور في نظام المعلومات الضريبي ومناقشة المشاكل التي تواجه الإدارة الضريبية كمشكلة ضعف البيانات التي يقدمها المكلف في إقراره الضريبي والتناسب بين عدد الفاحصين وعدد الملفات الضريبية وإمكانية القضاء على مشكلة عدم تيسر الوقت الكافي لإنجاز عملية الفحص بالشكل**			

	الذي يجعل الأولوية لجودة الأداء لتلافي الإنهاء المبكر لعملية الفحص الضريبي أضف إلى ذلك انخفاض درجة الثقة بين مجتمع المكلفين وبين الهيئة العامة للضرائب بسبب تبني الإدارة الضريبية أسلوب الفحص المكتبي الذي يهتم بالكم مما ترتب عليه زيادة حجم التهرب الضريبي وظهور الكثير من أوجه القصور في عملية الفحص الذي أفقدته جزءا لايستهان به من مقومات العدالة والكفاءة لذلك أصبح عبئا على كل من المكلف والإدارة الضريبية أضف إلى ذلك النظرة المحدودة للإدارة الضريبية إلى متطلبات المكلفين بسبب ضعف فاعلية نظام التحاسب الضريبي قدر تعلق الأمر بإجراءات عملية الفحص الضريبي .